سعر إسطوانة «البوتاجاز» يرتفع 100 في المئة

قرار «زيادة أسعار الوقود والغاز الطبيعي» يفجر الغضب في الشارع المصري

أقرت الحكومة المصرية اعتبارا من أمس الخميس زيادة أسعار الوقود والمحروقات والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

وأوضح مجلس الوزراء المصري في بيان له أن سعر (البنزين 92) زاد بنسبة حوالي 43 بالمائة اي (من 3ر5 الى 5 جنيهات لكل لبتر) فيما ارتفع سعر (البنزين 80) من 35ر2 الى 65ر3 جنيه لكل لبتر اي بنسبة حوالي 55 بالمائة.

واضاف ان المجلس انه اقر زيادة لسعر (البوتاجاز) بنسبة 100 بالمائة ليصبح 30 جنيه بعد ان كان 15 جنيه لكل اسطوانة فيما زاد سعر (السولار) بنسبة 55 بالمائة ليصبح 65ر3 بعد ان كان 35ر2 جنيه لكل لبتر.

وتأتي زيادة أسعار الوقود والمحروقات ضمن خطة الحكومة للاصلاح الاقتصادي وضبط الموازنة العامة واعادة هيكلة الدعم.

و سيطرت حالة من الغضب العام في مصر عقب إعلان مجلس الوزراء المصري قرار تحريك ورفع أسعار الوقود والمحروقات بنسب تتراوح ما بين 6 و100%.

وتعد هذه هي الزيادة الثانية في أسعار الوقود والمحروقات خلال ثمانية أشهر فقط، وتحديدا منذ قرارات تعويم الجنيه المصري وتحرير سوق الصرف بشكل كامل.

وما بين مؤيدين قلة وعدد كبير من المعارضين، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليق على القرارات الجديدة التي يرفضها عدد كبير من الاقتصاديين، حيث أشار المحلل المالي وعضو الاتحاد الدولي للمحللين الماليين، نادي عزام، إلى أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ارتفاع عدد كبير من السلع والخدمات خلال الفترة المقبلة.

إسماعيل: الدعم لا يصل لمستحقيه ولذلك نقوم بتصحيح المسار في الوقت الحالي

الدعم سيصل إلى 150 مليار جنيه في العام المقبل إن لم يتم زيادة أسعار الوقود

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار الوقود يؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع تعريفة الخدمات اللوجستية، وبالتالي فإن الزيادة التي حدثت في أسعار الوقود يتحملها المواطن في وسائل المواصلات وخدمات النقل للمواد الغذائية والسلع، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع موجة التضخم التراكمي، والذي يصعب الخروج منه.

وفي تبريره لقرارات رفع أسعار الوقود، قال رئيس مجلس الوزراء المصري، المهندس شريف إسماعيل، إن الحكومة طبقت زيادة في البنزين بانواعه والغاز الطبيعي وغاز السيارات.

وأضاف في مؤتمر صحافي عقده بمقر مجلس الوزراء المصري بحضور وزير البترول، ورئيس جهاز التعبئة والإحصاء، ونائب وزير المالية، عقب إعلان رفع أسعار الوقود، أن دعم الوقود العام المالي الماضي تخطى نحو 85 مليار جنيه، مشيرا إلى أن دعم الوقود خلال العام الجاري الذي سينتهي اليوم الخميس 30 يونيو، بدعم 110 مليارات جنيه رغم إجراءات توقمير الماضي.

وأوضح أن العام الجديد إن لم نأخذ قرار زيادة أسعار الوقود كان الدعم سيصل إلى 150 مليار جنيه، وسيكون على حساب الصحة والتعليم، وبالتالي اتخذنا القرار.

ووصف قرار زيادة أسعار الوقود بانه تصحيح لمسار الدعم للطاقة، لافتا إلى أن الحكومة تحصل على جزء منه وتعيد توجيهه لزيادة الأجور 7% للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، و10% لغير المخاطبين، كما وجهنا جزءا لمحدودي الدخل وخدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وتابع: «كنا دائما نقول إن الدعم لا يصل لمستحقيه، ولذلك نقوم بتصحيح المسار في الوقت الحالي، وهذا الإجراء الذي تم اليوم هو جزء من منظومة الإصلاح الاقتصادي».

في المقابل، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بانتقاد القرار الذي اتخذ بحسب رأي المدونين، في توقيت غير مناسب، حيث علق حساب يحمل اسم «محمد محمود بيومي» قائلا: « كنت اتمنى ولازلت أن يتم تعديل قرار زيادة أسعار البنزين 95 و92 بنسبة متوازنة والإبقاء على أسعار البنزين 80 والسولار حتى العام المقبل رحمة بالمواطنين».

شريف إسماعيل

البنك التجاري يدعم الأنشطة الاجتماعية لجميعة ضاحية صباح السالم

بدور بوخمسين تتقدم مساهمة البنك التجاري

قام البنك التجاري بتقديم مساهمة مالية لدعم الأنشطة الاجتماعية والفعاليات الخيرية والإنسانية والثقافية والتعليمية والرياضية التي تقوم برعايتها جمعية ضاحية صباح السالم التعاونية والتي ينتفع بها المواطنون القاطنون في منطقة صباح السالم.

وفي هذا السياق، أكد البنك التجاري الكويتي أن مساهمته تدعم مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الجمعيات التعاونية بمحافظات الكويت المختلفة، إنما تأتي انطلاقا من مسؤوليته المجتمعية كمؤسسة مالية تهدف إلى ترسيخ دعائم العمل الاجتماعي التطوعي القائم على تقديم كل أوجه الدعم والمساندة لأفراد المجتمع كافة، وكذلك لمؤسساته المدنية القائمة على خدمة المجتمع بهدف تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتوطيد أواصر التعاون بين البنك والجهات والمؤسسات القائمة على خدمة المجتمع وأفراده.

وقد قامت المديرة الإقليمية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بدور بوخمسين ، بتقديم شيك المساهمة إلى المدير المالي بجمعية ضاحية صباح السالم التعاونية عصام رجب السحراوي الذي عبر عن شكره وامتنانه لمبادرة البنك التجاري الكويتي، مشيدا بالدور الفعال الذي يقوم به البنك في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية.

تقرير : إنقاذ البنك الإيطالي يزيد من حدة الخطر الأخلاقي المالي

الحكومة الإيطالية تسمح لـ «إنتيسا سان باولو» بشراء أصول بنكي «بانكا بوبولاري دي فيتشنزا» و«فينيتو بانكا»

ساكسو بنك

دافعو الضرائب في أوروبا يحملون على عاتقهم مسؤولية عمليات الإنقاذ المصرفي في نهاية المطاف

أوضح مايكل بوي، المحلل المالي المعتمد لشؤون الدخل الثابت لدى 'ساكسو بنك'، أن حوالي 9 أعوام مضت منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية التي غيرت وجه القطاع المالي إلى الأبد، وكان كل من 'بير ستيرنز' و'ليمان براذرز' من أشهر وأولى البنوك العالمية التي وقعت ضحية لها. ورغم مرور كل هذا الوقت، فلا تزال تداعيات الأزمة آخذة بالانتشار في جميع الاتجاهات، وتتمثل في الإخفاقات التي تطال الكثير من البنوك حتى يومنا هذا.

حيث اضطر بنكان آخران إلى الإقرار بالهزيمة خلال الأسبوع الجاري.. ما دفع الحكومة الإيطالية إلى السماح لثاني أكبر مقرضيها –وهي مجموعة 'إنتيسا سان باولو'– بشراء أصول اثنين من البنوك المقرضة والمتعثرة وهما 'بانكا بوبولاري دي فيتشنزا' و'فينيتو بانكا'. وبالمقابل، تعهدت الحكومة بدعم العطاءات المقدمة إلى 'إنتيسا سان باولو' بمبلغ يصل إلى 5.2 مليار يورو لتجنب حدوث تضارب مع متطلبات نسبة رأس المال، كما سمحت للمجموعة بترك الأصول العقيمة تحت خطر الإفلاس.

ارتفعت قيمة السندات الأساسية لبنك 'فينيتو بانكا' استنادا إلى خطة الإنقاذ، في حين فقدت السندات الثانوية معظم قيمتها.وما كان لهذه الصفقة أن تتم دون الحصول على موافقة المفوضية الأوروبية، التي شكلت شرطا أساسيا للالتفاف على قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بمرحلة ما بعد الأزمة، ومنع الحكومات من إنقاذ البنوك الوطنية بالاعتماد على أموال دافعي الضرائب. وتكمن المفارقة في إرساء هذه القواعد من قبل الهيئات التنظيمية استجابة لنفس الأزمة التي تسببت بتلك الإخفاقات.

ولا شك أن المساهمات الحكومية الضخمة قد أفضت إلى صمود النظام المالي في وجه الأزمة، ولكنها أصبحت في المقابل محط انتقادات شديدة من جانب العديد من الأطراف. وهكذا فقد تمثل شعار القطاع المالي على مدى أعوام طويلة في الحفاظ على ثقة الجمهور من عامة الناس والمستثمرين بالنظام المالي وتجنب أنماط الإدارة المالية الهدامة، حيث تعين على الحكومات (أو البنوك المركزية) التدخل وإنقاذ المؤسسات المالية المعرضة للفشل.

لكن أصوات المشاركين في الأسواق قد تعالت في أعقاب الأزمة المالية مطالبين بضرورة ألا يقتصر تحمل الخسائر الناجمة عن تهاوي البنوك على حاملي الأسهم فقط، وإنما أن يشمل ذلك أيضا حاملي السندات (مع إمكانية أن يشمل المودعين أيضا). ووفقا لمؤيدي هذا المطلب ، يكتسب هذا التوجه أهمية كبيرة في الحفاظ على انضباط الأسواق على المدى الطويل، والحيلولة دون حصول البنوك "الرديئة" على تمويل منخفض التكلفة بناءً على الافتراض القائل بأن هذه البنوك ستكون مضمونة من قبل الحكومة على نحو غير معلن – وهي ظاهرة يشار إليها عادة في القطاع المالي باسم 'الخطر الأخلاقي'.

علاوة على ذلك، فإن المساهمات الحكومية في أعقاب الأزمة المالية قد وضعت دافعي الضرائب على نحو مفاجئ أمام احتمال تكبدهم خسائر هائلة (وهذا ما وقع بالفعل في بعض الحالات)– وهو أمر لم يلق أصداء طيبة بين الناخبين في بعض الأحيان.

سجلت السندات الحكومية الإيطالية أداءً جيدا في الآونة الأخيرة، حيث يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشكلات ضمن القطاع المصرفي ،وتصاعدت حدة هذا الجدل مرة أخرى عقب إطلاق خطة إنقاذ القطاع المصرفي الإيطالي، التي توفر الحماية إلى جميع حاملي السندات الرئيسية – بالإضافة إلى بعض حملة السندات الثانوية – من الوقوع في الخسائر، حيث يتم تحويل جميع القروض وكامل الأصول العاملة إلى مجموعة 'إنتيسا سان باولو' باعتبارها 'الفارس المنقذ من الإفلاس'. وسرعان ما ارتفعت قيمة السندات الرئيسية للبنكين المقرضين بعد انتشار هذا الخبر بنسبة تصل إلى 15 نقطة، ما يعكس انخفاض مستويات المخاطر لدى مالكها الجديد. وبالمقابل، فقد خسرت السندات الثانوية التي لم يتم نقلها وبقيت خارج هذه الإجراءات معظم قيمتها، ليتم تداولها بمبالغ ضئيلة للغاية أو لا يتم تداولها على الإطلاق.

وتعتبر هذه المرة الثالثة خلال العام الحالي التي توشك فيها إحدى البنوك الأوروبية على الوقوع في الإفلاس دون تحمل حاملي السندات الرئيسية لأية خسائر، وذلك بعد الاستحواذ الأخير لمجموعة 'سانتاندر' المصرفية على بنك 'بانكو بوبولار' الإسباني وإنقاذ الحكومة الإيطالية لبنك 'مونتي دي باشي دي سيينا'. وكما تبين لاحقا، فإن تطلعات المفوضية الأوروبية الرامية إلى تفعيل مشاركة المستثمرين في تحمل الخسائر وحماية دافعي الضرائب لم تحل دون وقوع ذلك، ويبدو أن السياسات والمصالح قصيرة الأجل قد أثرت على آليات صنع القرار، وبالنتيجة، لا يزال دافعوا الضرائب يتحملون تكاليف إنقاذ البنوك، في حين بقي المستثمرون – الذين من المفترض بأنهم جازفوا بأموالهم للحصول على عائدات مالية كبيرة – بمنأى عن تكبد أية خسائر تذكر.

وفي الواقع، بات المستثمرون يتساءلون مرة أخرى فيما إذا كانت النوايا الطيبة التي تنطوي عليها قواعد الاتحاد الأوروبي لما بعد الأزمة ستصمد في وجه الزمن.

السيد: مسؤولو البنوك المركزية يتبنون توجهات «بيرنانكي» المتشددة

حسين السيد

أوضح حسين السيد، كبير استراتيجيي الأسواق في FXTM، أنه لا يبدو أن مسؤولي البنوك المركزية قد تعلموا الدرس من رئيس الفدرالي السابق بن بيرنانكي، عندما أعلن للمرة الأولى عن فكرة تقليص حجم الأموال التي تضخ في الاقتصاد في مايو 2013.

ففي ذلك الوقت، تسببت هذه الأخبار في هبوط حاد في الأصول، وارتفع مؤشر التقلبات 63% في أقل من شهر، في حين قفزت عوائد سند العشر سنوات الأميركي بنسبة 25%.

وقد بعث كل من رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي ورئيس المركزي الإنكليزي مارك كارني رسالة إلى المستثمرين من سينترا البرتغالية بأن عهد الأموال الرخيصة كما تسمّى يقترب من نهايته. وفي هذه المرّة تجلى أثر هذه الخطوة بصورة أساسية في أسواق الدخل الثابت والعملات.

وكان الهدف من تصريحات دراغي إرسال إشارة إلى وجود ثقة أكبر بالتعافي الاقتصادي وليس أن تكون بمثابة دعوة إلى سحب التحفيز؛ لكن السندات سجّلت عمليات بيعية حادة، في حين ارتفع اليورو فوق مستوى 1.14، وهو أعلى مستوى في 52 أسبوعا. وعلى المنوال ذاته، فإن تصريحات كارني دفعت الاسترليني إلى مستوى 1.2972، بحيث أنه استعاد كل خسائره التي تكبدها قبل فشل رئيسة الوزراء في الفوز بالأغلبية، بما أن كارني أشار إلى إمكانية رفع الفوائد.

وأنا أعتقد بأن مسؤولي البنوك المركزية سيكونون أكثر حذرا من الآن فصاعدا عند إرسال رسائل مشابهة. بعبارة أخرى، يجب أن يعملوا على عدم إحداث اضطراب في الأسواق المالية.

ورغم أنني لا أتوقع صعود اليورو على المدى البعيد، إلا أنني أعتقد بأن رد فعل السوق كان فيه شيء من المبالغة نوعا ما. وأنا أفضل الانتظار حتى تؤكد البيانات الفعلية والحقيقية وليس بيانات المسوح الموقف المتشدد لهذه المصارف المركزية، لأن التراجع الأخير في أسعار النفط قد يطيل أمد انخفاض التضخم . فإذا جاءت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي والعام في منطقة اليورو ضعيفين يوم الجمعة، فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يجني المتداولون بعض الأرباح.

وتعتبر أسهم القطاع المالي أكبر المستفيدين من ارتفاع العوائد والتقويم الإيجابي من الفدرالي للقطاع المصرفي الأميركي. فأكبر البنوك الأميركية باتت قادرة الآن على تعزيز عمليات إعادة شراء الأسهم ودفع توزيعات الأسهم بحدود 50% تقريبا مقارنة مع 2016. وهذا الأمر سيقود على الأرجح إلى استمرار المداورة من الأسهم الشبيهة بالسندات مثل أسهم شركات المرافق والقطاع المالي.

أما في أسواق السلع، فقد تعافى الذهب من خسائر يوم الاثنين ليتداول فوق 1.250$ للأونصة بعد أن العملة الأميركية ظلت تسجل ضعفا مقابل نظيراتها الأساسية. وفي هذه الأثناء، ارتفعت أسعار خامي النفط على جانبي الأطلسي على الرغم من ارتفاع المخزونات الأميركية المفاجئ بواقع 118 ألف برميل الأسبوع الماضي. لكن الخبر الداعم جاء من إدارة معلومات الطاقة وهي التراجع في الإنتاج الأميركي بواقع 100 ألف برميل الأسبوع الماضي، لكن من المبكر القفز إلى أي استنتاجات حالما لأن الأمور قد تنقلب رأسا على عقب في الأسابيع المقبلة.

تلفاز QLED من سامسونغ... تصميم مبتكر يناسب المستقبل

يعد تصميم المنزل الخاص أمر حتمي لا بد منه لاسيما عندما يتعلق الأمر بغرفة الجلوس اليومية. ويتفق خبراء التصميم على أن جهاز التلفاز ينبغي أن يضيف عنصر الجمال إلى التصميم العام للمنزل – لا أن ينتقص منه. ويبحث المستهلكون اليوم عن تلفاز عملي يتصميم جميل في كل الأوقات والحالات سواءً عند تشغيله أو عند إيقاف تشغيله. ولا يعتمد مفهوم التصميم «الجيد» فقط على شكل المنتج من الخارج، وإنما أيضا على كيفية ملاءمته لحياة المستهلكين. وهذا تماما ما ركزت عليه سامسونج للإلكترونيات عند تصميمها جهاز تلفاز QLED الجديد والمبتكر.

أن للتصميم منظور واسع، وتعد أجهزة التلفاز اليوم بمثابة جزء أساسي في بيئة المنزل الداخلية و غرفة الجلوس والمعيشة. وأرادت سامسونج أن تتجاوز حدود تطوير وإنتاج جهاز تلفاز ليتم تعليقه على الحائط، وإنما سعت إلى تقديم شيء مبتكر يناسب المساحات المفتوحة ويندمج ويتكامل بشكل طبيعي مع البيئات المحيطة. ونظرا لكونه مختلف عن التصاميم التقليدية، يحوّل تلفزيون QLED من سامسونج غرفة الجلوس المستقبلية إلى بيئة متكاملة بفضل تصميمه المميز بلا حدود بـ360 درجة.

يمتاز تلفاز QLED بتصميمه المذهل والواضح، حيث يضم حافة اقل حجما تقريبا وهيكل معدني نحيل وخلفية نقية واضحة. وتعني ميزة عدم الحاجة إلى ثقب الحائط no-gap wall mount التي يحتويها التلفاز إمكانية تثبيته بسهولة ودقة على اي جدار، إضافة إلى مساهمتها في تقليل وقت وسهولة تركيبه على الحائط. ويمكن للمستخدم ايضا ضبط زاوية الجهاز عند تثبيته ما يلغي الحاجة لأي مستوى.

ونظرا لكونه مناسب للمساحات المفتوحة، فإن مجموعة المنصات المتاحة التي يمكن تثبيت التلفاز عليها يمكنها أن تندمج بشكل سلس مع أي مساحة في غرفة الجلوس دون المساومة على الميزات الأساسية، ما يتيح للمستخدم خيارات إضافية بشأن المواقع التي يمكن تثبيت التلفاز فيها. وتتيح منصتي « Studio » و« Gravity » للمستخدمين تصميم منازلهم بالطريقة التي تحلو لهم .

إضافة إلى ذلك، يحافظ تلفازQLED على المساحة المحيطة به مرتبة وخالية من الفوضى وذلك مع وجود كابل عملي شفاف بطول 16 قدم يربط التلفاز بصندوق الاتصال الوحيد ليضيف المزيد من الجمالية للمنطقة المحيطة بالتلفاز بما في ذلك الناحية الخلفية. وبالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن توصيل كابل الجهاز بالصندوق لمسافة ابعد من ذلك، فهناك كابل إضافي متاح بطول 49 قدم. وتساعد هذه الميزة المستخدمين في التخلص من الأسلاك التي تثير الفوضى، ما يجعل من هذا الجهاز مثاليا. إن تلفاز QLED يضيف لمسة من التطور الاستثنائي في أي منزل.

يجمع جهاز QLED عنصري الجمال والذكاء في تصميم مميز واحد، إضافة إلى صورة مشرقة رائعة جداً تضم أكثر من مليار لون مع حجم ودقة ألوان بنسبة 100٪ نتيجة تكنولوجيا العرض النقطي التي طورتها الشركة. يدرك التلفاز الذكي كل ما هو متصل ويتيح للمستخدم التحكم بكل شيء عبر جهاز تحكم عن بعد واحد. وبغض النظر عن البيئة الداخلية للمنزل، تم تصميم جماليات جهاز تلفاز سامسونج QLED لكي تتناسب مع مختلف انواع المنازل، وتعيد ترتيب مساحات غرفة المعيشة التي كانت تشغلها ذات يوم مجموعة صناديق وأجهزة خارجية عدة. وبهدف الاندماج وملاءمة اي منزل، يقدم جهاز QLED من سامسونج تصميم عصري مميز لتحقيق ذلك الهدف .